ورغم الاستقلال السياسي الشكلي الذي حظي به الاردن ، لتحافظ على نفس السمات البنيوية السابقة للاقتصاد الاردني ، على مواقع الهيمنة للقطاعات الخدمية التي نمت بوتيرة سريعة ، الامر الذي اغلق فرص تعديل التركيب غير المنسجم للاقتصاد الوطني لصالح تغليب القطاعات المنتجة ، والصفة الانتاجية على الاقتصاد الوطني · فلقد نمت القطاعات الخدمية بمعدلات توازي معدلات نمو القطاعات المنتجة ، مما جعل من المستحيل التغلب على الطابع الخدمي ـ الكومبرادوري للاقتصاد الوطني في ظل استمرار سياسة التبعية للامبريالية والاعتماد على نموذجها التنموي ·

ان التقدم المضطرد لنمو **قطاع الادارة العامة** ، المترافق مع تزايد اهمية مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي ، قد جعل هذا القطاع يحتل المكانة الاولى في ترتيب القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وفي كل الاحوال ادى هذا التقدم المضطرد لنمو قطاع الادارة العامة الى احتلاله المكانة الثالثة او الثانية من حيث مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي ، وحيثما نجحت الزراعة في الحفاظ على مكانتها الاولى ·

وغني عن البيان ان المكانة الراسخة والتي تزداد تعززا لقطاع الادارة العامة في الاقتصاد الوطني ، لا يعود الى وجود مساهمة حقيقية لهذا القطاع في الانتاج ، وانما لاعتماد هذا القطاع على المساعدات والهبات الخارجية ، التي تراوحت نسبتها ما بين ٢٤ ٪ و ٣٤ر٩٪ من الدخل القومي الصافي ، كما يبين الجدول رقم «٢» ·

جدول رقم (٢)

ارقام الدخل القومي الاجمالي والصافي وارقام المساعدات الخارجية ونسبتها الى الدخل الصافي (بملايين الدنانير الاردنية)

السنة	الدخل القومي الاجمالي	الدخل القومي الصافي	مجموع المساعدات الخارجية	نسبة المساعدات الخارجية الى الدخل القومي الصافي
١٩٥٢	٤٥ر٦	٤٣ر٧	١٠ر٥	٢٤ر٠
١٩٥٣	٣٩ر٩	٣٨ر٣	١٢ر٩	٣٣ر٧
١٩٥٤	٥٢ر٤	٥٠ر٣	١٣ر٩	٢٧ر٦
١٩٥٥	٤٩ر٨	٤٧ر٨	١٦ر٧	٣٤ر٩
١٩٥٦	٦٨ر٥	٦٥ر٧	١٦ر٦	٢٥ر٣
١٩٥٧	٧٠ر١	٦٧ر٢	١٦ر٦	٢٤ر٧

المصدر : IBRD—IDA, *Current Economic Position and Prospects of Jordan* , Dec, 1969, p. 23 .